الْحُكْمُ النَّحْوِيُّ
بَيْنَ
سُلْطَةِ النَّصِ وَجَدَلِ الْقَاعِدَةِ

دكتور/ طارق محمود محمد
دكتوراه النحو والصرف والعروض

المقدمة

هذا البحث يتناول إشكالية مثلت في تاريخ نحونا العربي ظاهرة بارزة ترتب عليها كثير من الخلاف والاضطراب والقلق الذي شمل الدرس والدارس والنتائج التي تعلقت بتلك الظاهرة.

أما الظاهرة، فأعني بها أثر النص والقاعدة في الحكم النحوي الذي هو أثر لأحدهما أو لكلاهما.

فالحكم النحوي (وجوبا ومنعا وجوازا) خرج أصالة من رحم النص، ثم لحقت به تحكمات القاعدة، فأوجبت ومنعت وأجازت رغما عن النص، وافتئات على سلطانه.

وعليه فقد أسميت بحثي هذا (الحكم النحوي بين سلطان النص وجدلية القاعدة) محاولا النظر إلى تلك الثنائية التي شكلت لحمة هذا العلم الشريف محاولا ــ ما استطعت ــ فك الاشتباك بينهما، وفصل النزاع بين التنازعين حولهما، متخيرا لذلك عددا من القضايا البارزة لتكون شواهد لتلك الدراسة.

فدارس النحو العربي دراسة متخصصة، ملما بقواعده، محيطا بتاريخه، متفقها في أصول استدلاله، يدرك بلا مشقة أن القواعد النحوية قامت على النصوص، وأن النحاة اعتنوا في رحلة صناعة القواعد بالنص العربي جمعا ودراسة عناية تذكر فتشكر، أو تعرف فتمدح، وأنهم بذلوا جهدا كبيرا في جمع ما استطاعوا جمعه، ومن ثَم دراسته ــ قدر الطاقة ــ لاستنباط القواعد التي هي مادة علم النحو ولحمته.

بيد أنَّ الحرص الشديد على تشييد ذلك الصرح أوقعهم أحيانا ــ بدرجات متفاوتة ــ في غفلة عن مراعاة ذلك الحكم المراعاة التي يحتاج إليها، وربما وقع لهم شيء من العجلة أورثهم ــ حال التقعيد ــ قصورا عن جمع كل ما ينبغي من النصوص، ليكون

الحكم مستنبطا منها أولا. واختل بين أيديهم ميزان الحكم، فتقدمت نصوص، وأهملت نصوص أخر، بل اصطدمت النصوص مع آراء وقواعد قعدوها، فتقدمت الآراء وتراجعت النصوص.

والذي أحاوله في دراسة هذه الأحكام: هو بيان بعضٍ من ذلك الخلل المنهجي الذي وقع فيه النحاة في الدرس النحوي حال تعاملهم مع النصوص التي نصوا على أهليتها للاحتجاج، وتوافقها مع ما أسموه "عصور الاحتجاج ".

وسوف يأتي البحث تبعا للتقسيمات الآتية:

أولا: المقدمة: وفيها إشارة لموضوع الدراسة وتوزيعاته.

ثانيا: التمهيد، وفيه:

أــ بيانٌ لمشكلة البحث. ب ــ أسباب اختيار الموضوع

ثالثا: منهج الباحث.

رابعا: الدراسة التطبيقية، وجاءت في مبحثين:

الأول: مفهوم الظاهرة، وأصل نشأتها.

الثاني: من قضايا الحكم بين النص والقاعدة.

خامسا: الخاتمة.

سادس: مصادر الدراسة.

التمهيد

أولا: مشكلة البحث.

ليس من شك أن نحاة العربية اجتهدوا في حفظ لغتنا اجتهادا يحفظ ويقدر، وكان من اجتهادهم أن صاغوا للعربية أحكاما، قعدوا لها قواعد يلتزمها المجتهد بعدهم، والمتحدث على وفق كلامهم، وخلاصة هذا كله أنهم جمعوا نصوصا ثم قعدوا قواعدهم على وفق هذه النصوص، بل ونصوا على أن النص هو مورد الحكم والطريق الأول لتعرفه، وأن ما عداه يحمل عليه ويرتد إليه ــ ذكروا ذلك باللفظ والمعنى معا ــ وقد أبان الأصوليون المقصود بالنص بأنه:" دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له ..."[١]

أو على نحو ما عرفه السيوطي بقوله:" أعني به: ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته، فشمل هذا كلام الله تعالى وكلام نبيه ــ صلى الله عليه وسلم ــ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت."[٢]

فهذه الثلاثة هي محل عمل النحوي، وهي حجته وسنده في جواز ما يجيز، ومنع ما يمنع، أو كما يقرر الدكتور محمد عيد" من إن الشاهد بأنواعه الثلاثة هو ما يقطع ويبرهن على صحة القاعدة والرأي، وذلك لأن النحو أحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب [٣].

وقد أعلى النحاة قاطبة من شان النص سواء ما كان منه مقدسا أو غيره، فشيخ النحاة يذكر:" ألا إن القراءة لا تخالف لأن القراءة السنة "[٤] والفراء يذكر:" الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر "[٥] والزجاج يذكر: " القراءة سنة، ولا ينبغي أن يُقرأ بكل ما يجيزه النحاة "[٦] وذكر النحاس: " كتاب الله لا يحمل على المقاييس، وإنما تؤخذ القراءة كما قلنا أو كما قال نافع بن نعيم: " ما قرأت حرفا حتى يجتمع عليه رجلان من الأئمة أو أكثر "[٧]

(١) الرديني د. فتحي المناهج الأصولية ص٢٧٧ نشر ١ الشركة المتحدة للتوزيع

(٢) السيوطي جلال الدين الاقتراح ص ٣٦ حيدر أباد الطبعة الأولى.

(٣) الاستشهاد والاحتجاج د. محمد عيدص٨٦ عالم الكتب القاهرة ١٩٧٢

(٤) الكتاب سيبويه ١: ٤٨ د.ت دار الجيل بيروت تحقيق الأستاذ ١ عبد السلام هارون

(٥) معاني القرآن للفراء ج١ ص ١٤ عالم الكتب الطبعة الثانية ١٩٨٠ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج د ت ج١ ص٤١٥ بيروت ــ لبنان تحقيق عبد الجليل شلبي

(٧) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ج٤ ص ٣٦٥ ط ٣ عالم الكتب تحقيق زهير غازي زاهد

أما الشعر فالفعل في إثباته والاعتماد عليه في تقعيد القواعد أبلغ من القول، إذ إن الشعر هو الدليل المُعَلَّى والمقدَّم عند النحاة، ومن يطالع كتب المسائل أدنى مطالعة يدرك ذلك بعين البصيرة وعين اليقين معا.

أقول إن النحاة نظَّروا بعبارات صريحة على أن النص بمستوياته الثلاثة هو العمدة في إقرار القواعد، ومن ثم إلزام المتحدث بها، بدعوى أن ذلك من أجل حفظ الكتاب وصيانة اللغة.

غير أن ما حدث ــ وهو ما أحاول التدليل عليه في هذا البحث ــ يثبت أن النحاة تراجعوا عن هذا التنظير والتأصيل سلفا وأتباعا وخلفا ــ إذا جاز هذا التقسيم ــ ففرقوا بين مصادرهم من ناحية فقدموا بعضها على بعض حينا، وردوا بعضها ببعض حينا، وردوها جميعا أحيانا إذا فارقت آراءهم، وردت إلزامهم ما لا تُلزم هي به، وفرقوا من ناحية أخرى بينها وبين آرائهم، فقدموا الآراء على النصوص حال تعارضهما.

وقد أدى هذا إلى وجود قواعد يسندها النص، وقواعد أخرى يردها النص، غير أن النحاة ردوا النصوص وتركوا القاعدة، على الرغم من توافق النصوص مع شروطهم وضوابطهم. وهذه ظواهر بينة في نحونا العربي أدت إليها طريقة النحاة في جمع النصوص، ومن ثَمَّ استنباط القواعد منها.

وقد تخيرت عددا من المسائل التي تقوم شاهدا على ما أعنيه من عنوان البحث وفكرته ونظمتها في مبحثين، دون قصد للحصر حتى لا يخرج البحث عن مضمونه وشروطه، وإلا فأبوب النحو وكتبه مليئة بهذه الظاهرة، ثم إن المنهجية التي يتبعها الباحث واحدة، والحصر يودي إلى التكرار وربما يؤدي إلى الملل مع نتيجة واحدة، هي أنَّ كتب النحو المعتمدة في دراسة النحو وتدريسه ملئت بكثير من الأحكام التي خالف فيها النحويون تأصيلهم، فقدموا الرأي على النص والقاعدة على الشاهد.

ثانيا: أسباب اختيار هذا الموضوع:

الأول:

رغبتي في دراسة إنتاج أسلافنا النحاة دراسة علمية موضوعية متأنية ــ خاصة ما يتعلق بالمنهجية ــ والوقوف على ما أعتقده خللا أو اضطرابا وقعوا فيه ، كمقدمة لازمة لصياغة نحوية ترعى الهدف الأسمى لعلم النحو من حفظ الكتاب، وصون اللسان، متخلصا من أَسْر التصورات المسبقة، والقداسة المفرطة، مذكراً أنَّ كلاً يؤخذ منه ويترك إلا صاحب العصمةّ – ﷺ – ولافتا النظر إلى أنّ الأوائل وإن كانوا لنا سلفا نُجِلَّهم

ونقدرهم يجوز عليهم ما يحوز على غيرهم من الخطأ و السهو والاضطراب والخلل، ومنبها أن القديم لا يقبل لمجرد قِدَمه، وأن الحديث لا يرد لمجرد حداثته، على نَحْوِ ما ذكر ابن قتيبة في شعرائه، إذ قال: " ولا نظرت إلى المتقدم ... بعين جلالة لتقدمه وإلى المتأخر بعين الاحتقار لتأخره، بل نظرت بعين العدل على الفريقين وأعطيت كلا حظه، ووفرت عليه حَقَّه "(١) ، وعلى نحو ما قرر المبرد في بعض أقواله من أنه " ليس لقدم العهد يفضل القائل، ولا لحدثان عهد يُهْتَضم المصيب، ولكنْ يعطي لكل ما يستحقه ...."(٢)، وعلى نحو ما يُنْقل عن أبي حيان: " ولسنا متعبدين بإتباع جمهور البصريين، بل نتبع الدليل "(٣)

على أن تكون الدراسة – على الرغم من ذلك – موضوعية بريئة من قصد التحامل أو التسفيه، تعرض القضايا بحيدة، وتخرج بنتائج واضحة قاطعة وإن خالفت الواقع النحوي السائد.

الثانيـــة:

رغبتي في لفت نظر الباحثين إلى هذا النوع من الدراسة التي تقوم على إعادة تقييم وترتيب وتحليل إنتاج أسلافنا النحاة لتكون خطوة أولى لإعادة الصياغة لما وقعوا فيه من هَنَات منهجية أو مخالفات أصولية أو وعورة أسلوبية لا تلائم عصرنا وواقعنا، وهو واقع بَيّن في هذه الظاهرة موضوع الدراسة.

فمنزلة النحاة، ومالهم من قبول وثناء، بل وافتتانا أحياناً نتيجة ما بذلوا من جهد لا يصح أن يكون مقياساً للحكم عليهم ولا على ما تضمنه نتاجهم من نتائج وأحكام إذ " لا ربط مطلقا بين حجم الجهد المبذول في أمر ما، وإتباع نتائجه والاقتداء بمن بذلوه من ناحية، وبين حكم له أو عليه نتيجة ما توفر له من وقت وجهد من ناحية أخرى"(٤)

وجوهر قولي، أن القبول المطلق، والثناء المتكرر، وضخامة الجهد المبذول ليس حكماً قاطعاً بجودة العمل، وحسن نتائجه، " فقد يكون الجهد ضخما والعائد مضطرباً، وقد يكون الجهد قليلاً والعائد منضبطاً "(٥) إن دراسة نتاج النحاة تقتضي مني ومن غيري أن يكون متحرراً وذلك شأنه أن يتفرع عنه نتائج صحيحة، وأحكام صائبة.

---

(١) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الشعر والشعراء ج١ ص ١٠ دار الثقافة – بيروت ١٩٦٤

(٢) نقل هذه المقولة عن محمد بن يزيد المبرد الأستاذ عباس حسن، انظر النحو الوافي ج١ ص ٢٣٠ الطبعة الثالثة ـــ دار المعارف بمصر.

(٣) السيوطي، جلال الدين الإتقان في علوم القرآن تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ج ٢: ٢٨٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥.

(٤) عبد الغني، د. أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية ص ١٤ دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٤١٠ – ١٩٩٠

(٥) المصدر السابق.

الثالثة:

رغبتي في بيان وإيضاح ما اعترى عمل النحاة من جوانب الخلل، سواء أكانت هذه الجوانب منهجية أم أصولية، وبيانِ الاضطراب الواضح بين تنظير النحاة وتبني هذا التنظير، أو بين المنهج المعلن وتطبيق ذلك المنهج في واقع الدراسة.

سيكون هذا البحث – بإذن الله – خالصًا لدراسة الأحكام المسبقة في النحو العربي دراسة نقدية تبين مواضعها، وتناقش أدلتها، وتستدل بما يثبت خلاف هذه الحكام، راصدا هذه الظاهرة من كتب أرباب الصناعة وأهل الحل والعقد فيها "نحاة العربية " ــ رحمهم الله ــ ناسبا الكلام إلى أصحابه، ذاكرا جزء الكتاب وصفحته حتى لا يكون النقاش في غيبتهم، أو تدليسا عليهم، إنصافا للبحث وأمانة للعلم.

ثالثا: منهج الباحث.

ستقوم منهجية هذه الدراسة تبعاً لما يأتي:

أستعين في هذه الدراسة بالمنهج النقدي التحليلي، لتحليل الحكم النحوي بين سلطان النص وجدل القاعدة في ضوء المنهجية الآتية:

١- قمت ببيان الخلل المنهجي الذي وقعت فيه دراسة النحو العربي مستعينا بأقوال النحاة ومواقفهم من بعض النصوص ثم مخالفة ذلك عند التقعيد. ثم دللت على ذلك بعشر قضايا نحوية يتضح من دراستها كيف أثرت القاعدة على الحكم النحوي متجاوزة النص.

٢- اعتمدت في الدراسة النحوية النقدية على ذكر الآراء والأدلة ووجوه الاستدلال بها، وما يرد عليها من اعتراض، وبيان الرأي الراجح من وجهة نظر الباحث.

٣- سأعرض قضايا هذا البحث بحيدة تامة ناسباً الأقوال والآراء لأصحابها، ذاكر الكتاب وصاحبه جزء والصفحة، وذلك في أول موضع يرد فيه.

وأخيراً أسألُ الله في عملي هذا الإخلاص، وله القبول وأن يكون خطوة جادة في طريق البحث المثمر.

المبحث الأول: مفهوم الظاهرة وأصل نشأتها:

لعل أول إشارة نبهت بدقة إلى ظاهرة تردد الحكم بين النص والقاعدة في النحو العربي تلك التي ألمح إليها الفرزدق الشاعر اعتراضا على ما انتهجه معه عبد الله بن إسحاق حين رد النص بما تكَّون عنده من تصورات نحوية(قواعد) في غيبة من النص وصاحبه، فإذا بالفرزدق يرد ذلك قائلا "عليَّ أن أقول وعليكم أن تحتجوا"[١]

نعم عليه أن يقول؛ لأنه منتج النص، وعليهم فقط أن يبنوا على نصه ما شاءوا من القواعد، أما أنْ يَحْكُموا على النص الفصيح بما سبق إليهم من قواعد قعدوها، فهو بلا ريب خلاف المنطق السديد الراشد.

يقول ابن سنان الخفاجي قال:" إن النحاة يجب اتبعاهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سُلِّط على ما يعلل به النحويون لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، ولذلك كان المصيب منهم من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك "[٢]

مسألة تردد الحكم النحوي بين النص والقاعدة ظاهرة جلية في نحونا العربي، وهي من ظواهر عدة تضع علامات استفهام كثيرة وكثيفة حول المنهجية التي اتبعها النحاة في جمع المادة اللغوية ومن ثَمَّ دراستها وبناء الأحكام عليها.

فالمتأمل في المطولات التي حوت القواعد يجد بلا أدنى مشقة شواهدها ماثلة للعيان، ويلقى ذلك الصراع المحتدم بين النص الناطق والقاعدة المانعة.

فالنحاة قعدوا لعربية مُثلت في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب شعر أو نص قرآني، أي أنهم قَصَروه على اللغة الأدبية "وقصر الدرس النحوي على هذا المستوى أفضى بهم إلى وضع قواعد اللغة العربية على أساس من النصوص المختارة مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصا من هذا المستوى الأدبي تخالف ما وضعوه من قواعد فاضطروا إلى الضرورة والشذوذ "[٣].

وقد أحسن الدكتور تمام حسان في تصوير تلك الظاهرة المتأصلة في منهجية النحاة، ومن ثَمَّ في قواعدهم تلك التي أصبحت بلا سند معيارا للصحة والخطأ، يقول:" فقد وجد النحاة أنفسهم ينظرون في المسموع، وفي أيديهم نصوص ثابتة يقسون عليها ويتخذونها معايير حتى بالنسبة لما يقوله الفصحاء، معنى ذلك أن الفصاحة لم تعد المعيار الوحيد

١ــ بن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الشعر والشعراء ج ١:٨٩ دار الثقافة ــ بيروت ١٩٦٤.

٢ــ حسن عباس، اللغة والنحو بين القديم والجديد ص ١٤٤ القاهرة دار المعارف ط٢

٣ــ الراجحي د. عبده النحو العربي والدرس الحديث ص ٤٨و٤٩ بيروت ١٩٨٦

للقبول في عرف النحاة ... وإنما أضاف النحاة إليها معيارا آخر استخرجوه من الكلام الفصيح ذلك هو القواعد النحوية التي ربما رفضت بعض الفصيح فدمغته بالشذوذ وإن لم تدمغه بالخطأ "[١]

إذن حكَّم النحاة قواعدهم في المسموع الموثق سندا، الفصيح متنا، وجعلوا هذه القواعد أحكاما مسبَّقة تملك حق الإجازة والمنع،والصحة والخطأ، أو كما يقول الدكتور محمد عيد في إشارة رصينة إلى ذلك:"... اتضح الانشقاق بين طرفين كان من الواجب أن يتعاونا هما القواعد والنصوص ... لكن النحاة الدارسين سعوا بينهما بالوقيعة والنزاع، فوقفوا في صف الأولى نصرة لها على الثانية، فوقعت النصوص في حرج شديد، واضطربت بين أيديهم بالصنعة أو التخطئة أو التحريف أو التخريج...مع أنهم لو عكسوا لكان خيرا للجانبين جميعا لكنهم التزموا مستوى صواب القاعدة فراح ضحيته كلاهما"[٢]

ولعل سر هذه الظاهرة وسببها تلك النزعة العقلانية التي صبغت النحو العربي منذ نشأته الأولى، تلك الصبغة التي كان من آثارها " أن وضع النحاة قواعدهم الكلية وفقا لتلك المستلزمات، وبمعزل عن الاستعمال اللغوي الذي له حق الصدارة والتقدم، لذا وجدوا أنفسهم في كثير من الأحيان مضطرين إلى نعت كل ظاهرة جارية على الاستعمال وتخالف قواعدهم بأنها إما شاذة أو قليلة "[٣]

وإنْ كان المُحْدَثُون قد ألمحوا في إشارات خاطفة إلى هذه الظاهرة في منهجية النحاة، بل وأشار بعضهم إلى ما يترتب عليها ــ وجودًا وإقرارًا ــ من آثار مضرة لخصها الدكتور محمد عيد بقوله: (فراح ضحيته كلاهما) أي القاعدة والنص ــ

أقول: إن القدماء الأصوليين أصلوا لها تأصيلا واضحا بيِّنًا حين مالوا لقواعدهم كل الميل وتركوا كثرة من النصوص كالمعلقة، فلا هي حاكمة على القاعدة، ولا هي مردودة، فأبو الفتح ابن جني يقرر " فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ، ويأباه القياس على كلامهم ، فانه لا يقنع في قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العدة القليلة، إلا أن يكثر من ينطق به منهم، فان كثر قائلوه وهو مع هذا ضعيف الوجه في القياس، فان ذلك مجازه وجهان: أحدهما أن يكون من نطق به لم يحكم قياسه على لغة آبائهم ؛ وإما أن تكون أنت قصرت عن استدراك وجه صحته "[٤]

١ــ حسان د. تمام الأصول ص ١٠٢الطبعة الأولى الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٢

٢ــ عيد د. محمد الاستشهاد والاحتجاج ص٦٥ و٦٦ عالم الكتب القاهرة ١٩٧٢

٣ــ دمشقية د. عفيف. المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي ط١ بيروت١٩٧٨ معهد الإنماء العربي

٤ – ابن جني، الخصائص ٢/ ١٨٨

فابن جني يجعل قواعدهم أجل منزلة وأولى صدارة في الحكم على الجواز من كل نص حتى وإن سمع من الكثرة. بل ويحكم على العربي الفصيح القح بالخطأ، وأنه لم يُحْكِم قياسه! فإن كان محكما قياسه مخالفا به قواعد النحاة التي لا يأتيها الباطل ...! فالخطأ يقع عليك أنت أيها المتلقي، لأنك لم تدرك وجه صحة كلام العربي الذي يوافق قواعد النحاة، وأنت لا تدري!

وابن جني ليس بدعا في تقديم قواعد النحاة المصنوعة صناعة على النصوص، فهو حفيد أجداد تبنوا هذه المنهجية منذ عرف الناس مصطلح النحو، ومسمى النحاة؛ وليس ببعيد عن ذلك صنيع عبد الله بن إسحاق مع الفرزدق الذي أزعجه تتبع ابن إسحاق له بالتخطئة والرد. فقد سأله ابن إسحاق عن علة رفع (مجلّف) في البيت المشهور، فقال له الفرزدق " بما يسوءك وينوءك، عليَّ أن أقول وعليكم أن تحتجوا "[1] وليس غريبا عن هذا تخطئة عيسى بن عمر النابغة الذبياني وهو الشاعر الجاهلي الحكم الفصيح في قوله:

فبتُ كَأَنَّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ من الرَّقَشِ في أَنْيَابِها السُّمُ نَاقِع [2].

إذ رأى أن الوجه في (ناقع) النصب لا الرفع الذي ذهب إليه النابغة.

ولعل هذا التحكم يفسر ما رواه الزبيدي في طبقاته "وكان ابن إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب "[3] على أن الأمر لم يقف عند حدود الطعن على العرب الفصحاء ورد حجية ألسنتهم بقواعد وضعت وضعا في غيبة كثير من النصوص التي أنتجتها هذه الألسنة ــ أقول إن الأمر تعدى هذه المنزلة إلى الطعن في القراءات القرآنية وقرائه معا.

فالنحاة الذين أشيع عنهم أو أشاعوا هم أن صناعة قواعد النحو ما كانت إلا لحفظ كتاب الله، وأنهم يقعدون في حضوره مستشهدين بنصوصه جافوا هذا المبدأ، بل ذهبوا إلى ما لا يتخيل من وصف القراءة القرآنية السبعية، بأنها قراءة " منكرة "، ومردودة، ومرذولة، ورديئة، ومعيبة، وقبيحة، وخبيثة " مع وصفهم قراء من أمثال: أبي عمرو بن

١ – ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الشعر والشعراء ج ١:٨٩ دار الثقافة ــ بيروت ١٩٦٤

٢ – ديوان النابغة الذبياني تحقيق وشرح كرم البستاني دار صادر ــ بيروت ص٥١ الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق عبد السلام هارون ج١٢ص٨٩ ط٣ عالم الكتب

(٣) للزبيدي،أبي بكر محمد بن الحسن طبقات النحويين واللغويين ط٢ دار المعارف ص٣٢

العلاء، وحمزة، وابن عامر، وابن كثير ونافع وأبي جعفر وحفص وغيرهم، باللحن والوهم والسهو والغلط وعدم فهم العربية وبجهل وضعف الرواية وضعف الأمانة [١]

ومن أمثلة هذه الأوصاف ما نعت النحاة به قراءة ابن عامر في إجازة الفصل بين المتضايفين، إذ علق النحاة بما لا يليق ولا ينبغي على قارئ من القراء الحافظ الذي نقلوا وحيا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فقد قرأ ابن عامر من قوله تعالى: (قتل أولا دهم شركائهم) [٢] بنصب أولادهم وجر شركائهم.

قال مكي في الكشف: "وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر مع الظروف لاتساعهم فيها، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القراءة أبعد [٣]، وأكد ذلك في مشكل إعراب القرآن، فقال: "ومن قرأ هذه القراءة ونصب الأولاد وخفض الشركاء بإضافة القتل إليهم، فهي قراءة بعيدة" ثم قال: "وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر"[٤] وضعفها الفارسي بقوله: "وهذا قبيح، قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى"[٥].

ورد أبو منصور الأزهري القراءة البتة، فقال في معاني القراءات: "أما قراءة ابن عامر فهي متروكة، لأنها لا تجوز إلا على التقديم والتأخير ... قال: "وهذا عند الفصحاء رديء جدًا، ولا يجوز عندي القراءة بها"[٦].

وذهب ابن خالويه إلى أن ذلك قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر. قال: "وإنما حمل القارئ بهذا أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط"[٧]. وفي هذا اتهام للقارئ بأنه قرأ ما وجده مكتوبًا دون أثر، وهذا من أشد ما رمي به القراء مطلقا!

وأما الزمخشري فردها كذلك بقوله: (وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل

---

١) يمكن مراجعة هذه الأوصاف في مثل ما يأتي: إعراب القرآن أبو جعفر النحاس تحقيق: زهير غازي زاهد ج١ ص ١٦١، ١٧٣ – ١٧٤، ٤٨٠، ٥٠٤، ٥٦٩، ٦٣٠، ج٢ ص ٣٨٠، ٨٢٨، بغداد – مكتبة العاني ١٩٧٧ والكشاف، الزمخشري ج ١ ص ٤٨، ٢٨٠، ج٢ ص ٥٢، ٢٥١، ٣٩٠، ج ٣ ص ٣٣٢، ج ٤ ص ٦٤، ٣٢٣، ٧٧٠ مصطفى الحلبي – مصر ١٩٦٦. وكتاب المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ج١ ص ٢٦١ وهامشها، ج٢ص ١٦٩، ج٤ ص١٠٥، ١٠٦.

٢ــــ سورة الأنعام: آية ١٣٧

(٣) ابن أبي طالب مكي الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ج١ ص ٤٥٤ تاريخ ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٤) ابن أبي طالب مكي مشكل إعراب القران، تحقيق ياسين الطبعة الثالثة ٢٠٠٢ ص٢٥٥ محمد السواس اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق، بيروت .

(٥)الفارسي. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي الحجة للقراء السبعة تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي .دار المأمون للتراث– دمشق/بيروت . الطبعة الثانية. ١٩٩٣ ج٣ ص ٤١١.

(٦)الأزهري، أبي منصور محمد بن أحمد معاني القراءات .تحقيق عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي .مطابع دار المعارف–ج م ع .الطبعة الأولى. ج١ ص٣٨٨ و٣٨٩.

(٧) ابن خالويه، حسين بن أحمد الحجة في القراءات السبع .تحقيق عبد العال سالم مكرم .ص١٢٦ دار الشروق، بيروت ١٩٧١

بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجًا مردودا) [1]. وكله ادعاء باطل على القارئ والقراءة معا.

فابن عامر عربي قح فصيح، أثنى عليه العلماء وقدموه وأعلوا شانه يقول أبو حيان: "ابن عامر عربي صريح، كان موجوداً قبل أن يوجد اللحن؛ لأنه قرأ القرآن على عثمان بن عفان، ونصر بن عاصم أحد الأئمة في النحو، وهو ممن أخذ علم النحو على أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو"[2].

قال أبو علي الأهوازي: " كان عبد الله بن عامر إماماً عالماً، ثقة فيما أتاه، حافظاً لما رواه، متقناً لما وعاه، عارفاً فهماً فيما جاء به، صادقاً فيما نقله، من أفاضل المسلمين، وخيار التابعين، وأجله الراوين، لا يتهم في دينه، ولا يشك في يقينه، ولا يرتاب في أمانته، ولا يطعن عليه في روايته، صحيح نقله، فصيح قوله مصيباً في أمره، مشهوراً في علمه، مرجوعاً إلى فهمه، لم يتعد فيما ذهب إليه الأثر، ولم يقل قولاً يخالف فيه الخبر"[3]

والعجب أن يحاول البعض تبرير هذا الطعن وتمريره وفلسفته بطريقة غير مرضية، وبحجة غير مقنعة، وأسلوب غاية في التناقض، يقول الدكتور تمام في عبارة غريبة عن حصافته وموضوعيته:" وحين نقول القرآن لا نعني به النص الشمولي الكلي الموحد المتجانس للكتاب الحكيم، لأن النحاة لو فهموا باللفظ هذا المعنى لما كان لأحدهم أن يجادل بالاحتجاج بأية واحدة من أفصح نص بالعربية، ولا لأن يخضع هذا النص لأقسية اخترعها النحاة اختراعا وجردوها تجريدا. وإنما نقصد بالقرآن عددا من القراءات التي يكون بين إحداها والأخرى خلاف ... وينبغي أن نبادر إلى القول إن هذه القراءات جميعا منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ... ومعنى هذا أن طعن النحاة في قراءة ما لا ينبغي أن يعد طعنا في القرآن نفسه ... وإنما يعد ذلك نقدا لرواية ما في ضوء معيار نحوي ...."[4].

ولا يخفى ما في نص الدكتور تمام حسان من التناقض في التبرير والاضطراب في تأويل موقف النحاة بل والتصادم مع قول أصحاب الشأن ــ أرباب النحو وسدنته ــ فمن أين يتأتى إثبات تواتر القراءات واتصالها سندا بالنبي صلى الله عليه وسلم، ثم القول بأن

(١)الزمخشري، محمود عمر الكشاف ٢: ٢٤، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م

(٢)أبو حيان الأندلسي النحوي محمد بن يوسف البحر المحيط .١: ٣٦، دار الفكر، بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ١٩٨٧م

(٣) طبقات القراء ١:٤٢٥

(٤) حسان،د. تمام الأصول ص٩٨ و٩٩

الطعن فيها لا يعد طعنا في القرآن نفسه! وهل القرآن إلا مجموع ما أسند للنبي صلى الله عليه وسلم ــ من قراءات!

أما تصادمه مع أرباب النحو وسدنته فيتضح من قول السيوطي:" أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أو أحادا، أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ...وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة ..."[1].

أقول: إن النحاة عامة وقفوا في وجه كثير من النصوص شعرا ونثرا وقرآنا، وهذا ثابت في كتبهم مقرر في مدوناتهم. وأنهم في كثير مما دونوا وسطروا لم يلزموا منهجا منصفا في تقرير القواعد وتنزيل الأحكام.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية في بيان الظاهرة.

المسألة الأولى: اشتراط الاستطالة في حذف عائد الصلة المرفوع:

اشترط البصريون وتبعهم جمهرة النحاة لجواز حذف عائد الصلة المرفوع شرطا، مفاده وجوب طول الصلة فإن لم يتحقق هذا الشرط، ولم تطل الصلة، فحكم حذفه الضعف الذي لا يقاس عليه.

وقد أوجز ابن مالك في كافيته وخلاصته هذا الشرط فقال في الكافية:

وَحَذْفُهُ مَعْ غَيْرِ أَيٍّ مَا قَوِي دُونَ اسْتِطَالَةٍ فَحَقِّقْ مَا رُوِي

وقال في الخلاصة الألفية:

وبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

فشرط حذف الصلة عند البصريين أن يكون المحذوف " أي "، فإن لم يكن " أي " فالشرط عندهم طول الصلة كقولهم: ما أنا بالذي قائل لك سواء [2]، فإن لم تطل الصلة امتنع الحذف أو بتعبير ابن مالك "فالحذف نزر " أو (ما قوي) أي قليل أو ضعيف! وهذا الحكم (النزر أو الضعف) مأخوذ من شرط اشترطه النحاة دون ربطه بما سُمِعَ عن العرب من نصوص منثورة ومنظومة.

(١) السيوطي، جلال الدين الاقتراح في أصول النحو ص ٧٥ و٧٦

(٢) ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي شرح التسهيل ج١ ص٢٠٧ تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد و الدكتور محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠ ــ ١٩٩٠

وقد تواترت كلمة النحاة في تضعيف حذف عائد الصلة المرفوع دون الشرط السابق، أعني (طول الصلة) فابن مالك يذكر في شرح التسهيل:" فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف..."[١] والسيوطي يقول:" وإن لم يستطل الوصل فالحذف للعائد نزر أي قليل، وقال صاحب الحاشية:" قوله أي قليل: لا يقاس عليه "[٢]

وللمرادي في شرحه على الألفية الرأي نفسه، قال تعليقا على ابن مالك في بيته السابق:" يعني أن الصلة إذا لم يكن بها طول كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نزرا أي قليلا ضعيفا "[٣].

قال الأشموني:" وإن لم يستطل ... الوصل فالحذف نزر أي لا يقاس عليه "[٤]. وهو أيضا قول أبي حيان نقلا عن جمهور البصريين [٥].

وكل هؤلاء ردوا ما ورد منثورا ومنظوما مجيزا الحذف بلا اشتراط الاستطالة، ومن ذلك:

قراءة يحيى بن يعمر:" **تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ وَتَفْصِيلا**"[٦]

وقراءة مالك بن دينار وابن السماك:" **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا** "[٧]

أي مثلاً الذي هو بعوضه فما فوقها.

ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

لا تَنْو إِلَّا الَّذي خَيْرٌ فَمَا شَقِيتْ إِلَّا نُفُوس الأُلَي لِلشَّرِ ناوُونَا [٨]

والشاهد " الذي خير ... " وتقديره الذي هو خير فحذف عائد الصلة المرفوع دون شروط الناظم.

ومن ذلك أيضاً قوله:

مَنْ يَّعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٍ وَلا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ [٩]

---

(١) المصدر السابق.

(٢) السيوطي جلال الدين /شرح السيوطي للألفية المسمى البهجة المرضية ص نشر دار السلام للطباعة النشر والتوزيع١٠٦ والحاشية على شرح السيوطي للألفية ص تأليف محمد صالح بن الغرسي الطبعة الأولى ١٤٢١ ــ ص٢٠٠٠ ١٠٦وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي ١: ٣١١ تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة ١٤١٣ ــ ١٩٩٢

(٣) بابن أم قاسم المرادي توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المعروف ١ ص ٤٥١ تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ط١ ١٤٢٢/ ٢٠٠١ دار الفكر العربي

(٤) عبد الرؤوف سعد طه شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١: ٢٧٠ والكتاب بحاشية الصبان على شرح الأشموني تحقيق ــ المكتبة الوقفية، د ت

(٥) أبو حيان التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تحقيق الدكتور حسن هنداوي الطبعة الأولى دات ج٣ ص ٥٩ دار القلم دمشق

(٦) سورة الأنعام والقراءة قرأها بالرفع الحسن والعمش ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق انظر في إتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٠ ومعاني القرآن للفراء ج١ ص٣٦٥

(٧) سورة البقرة آية ٢

(٨) البيت مجهول وهو من البسيط شرح الأشموني ١:٢٦٨ أوضح المسالك ١: ١٥١

(٩) البيت مجهول وهو من البسيط. انظره في شرح شواهد الشافية ص ٤٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٥

- والشاهد: " بما سفه ... " وتقديره بما هو سفه فحذف العائد دون شروط الاستطالة.

ومنه قول عدي بن زيد العبادي:

وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِي عَيْنِ الْـ أَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا (١)

والشاهد في قوله (ما عواقبها) والتقدير ما هي عواقبها بحذف العائد

ومنه قوله تعالى قول امرئ القيس:

أَلا رُبَّ يَوم صَالِح لَكَ مِنْهُمَا وَلا سِيَّمَا يَومٌ بِدَارة جلجل (٢)

والشاهد في هذه الرواية " ولا سيما يوم " في رواية رفع يوم، تكون لا نافية للجنس، و " سي " اسمها، و"ما " موصولة بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر بإضافة " سي " إليه " ويوم " خبر مبتدأ محذوف والتقدير " هو يوم " أي ولا مثل الذي هو يوم ...

قال الشيخ خالد الأزهري رادا كل النصوص معرضا عن دلالة جوازها للحكم، راميا إياها بالشذوذ: "وشذت قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق" تماما على الذي أحسن " بالرفع وشذت قراءة ابن أبي عبلة والضحاك ورؤية بن العجاج (مثلا ما بعوضة) برفع بعوضة أي الذي هو أحسن والذي هو بعوضة، وشذ قوله:

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل المجد والكرم (٣)

أي بما هو سفه ..."(٤)

فنحاة البصرة ومن تبعهم من النحاة وهم الكثرة اتفقوا على إهدار النص وإجراء الحكم المسبق الذي قرروه سلفا من بعض النصوص دون بقيتها، على الرغم من أنهم قرروا انه لا يصح تحكيم نص في نص ...، وقد رد الكوفيون ذلك الشرط وأعملوا ما ورد من النصوص شعرا ونثرا مطلقا.

وهذه النصوص جعلت ابن عقيل في تذييله على قول ابن مالك (نزر) يرد ذلك الحكم وينتصر أيضا للنص فيقول: " ... وقد جوزوا في " لا سيما زيد " إذا رفع زيد أن تكون

(١) البيت قائله عدي بن زيد وهو من المنسرح انظر ديوانه ٥٤ شرح المفصل ١٥٢

(٢) البيت قائله امرؤ القيس وهو من أبيات المعلقة. من الطويل، انظره في شرح المفصل ٨٦/٢، خزانة الأدب ٣٦/٢، وشرح التصريح ١٤٤/١. والدرر اللوامع ج١ ص٦٩ وشرح التسهيل ج١ ص٢٠٨ وتلخيص الشواهد ص١٦

(٣) الأزهري للشيخ خالد بن عبد الله شرح التصريح على التوضيح تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية ١ د.ت ج١ ص١٧٣

(٤) المصدر السابق

" ما " موصولة، وزيد خبر لمبتدأ وجوباً، فهذا وضع حذف فيه صدر الصلة مع غير "أي" وجوباً ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ "[١].

المسألة الثانية: وجوب حذف خبر المبتدأ بعد لولا:

ذهب الجمهور إلى أن حذف خبر المبتدأ بعد لولا واجب وإظهاره شاذ، معللين ذلك بحكم بقاعدة قعدوها مفادها: **أن لولا لا يقع بعدها إلا كونا مطلقا،** قال ابن هشام في المغني: " **قال أكثرهم يجب كون الخبر مطلقا محذوفا، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول: لولا زيد قائم، ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول لولا قيام زيد لأتيتك، أو أن تدخل أنَّ على المبتدأ لولا أن زيدا قائم، تصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ...**"[٢].

وذهبوا في سبيل هذا إلى رد ما ورد شاهدا لذكر الخبر بعد لولا، وقد اشتد موقفهم من عمدة أدلة هذه المسالة وهو قوله صلى الله عيه وسلم لعائشة رضي الله عنها:" لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم..."[٣]. فنقل المرادي والسيوطي تأويل ابن الربيع في البسيط للحديث في رواية (حديث عهدهم بكفر) ــ وهي رواية البخاري ــ إذ قال:" على أن حديث عهدهم بكفر مبتدأ وخبر وهي جملة مقدمة من تأخير، والتقدير: لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم. ثم قال عهدهم بالبيت حديث " ثم يواصل طاعنا في الرواية كما طعن في المتن فقال:" على أن هذه الرواية لم أرها من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك "لولا حدثان قومك " ولولا حداثة قومك، ولولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية "[٤].

بل بلغ الشطط في نصرة القاعدة على النص الموثق في تناول السيوطي للحديث عند تذييله على المسألة فقال:" قلت والظاهر أن الحديث حرفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته: لولا حدثان قومك. وهذا جار على القاعدة، وقد بينت في كتابي (أصول النحو) من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على مما خالف القواعد النحوية،

(١) انظر ذلك بمعناه في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب الطبعة الأولى الكويت ١٤٢١ ــ ٢٠٠٠ ج٣ ص ٤٤٤ وفي الهمع ج٢ ٤٠ و٤٢ وشرح التصريح ج١ ص٢٦٦

(٢) انظر ذلك بمعناه في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب الطبعة الأولى الكويت ١٤٢١ ــ ٢٠٠٠ ج٣ ص ٤٤٤ وفي الهمع ج٢ ٤٠ و٤٢ وشرح التصريح ج١ ص٢٦٦

(٣) الحديث في صحيح مسلم كتاب الحج رقم ١٣٣٣ نشر دار إحياء التراث العربية

(٤) انظر ابن أم قاسم (المرادي) توضيح المقاصد والحديث رواه البخاري في باب الصائم يصبح جنبا رقم١٣٧٧ مطبعة البابي الحلبي

لأنه مروي بالمعنى، لا بلفظ الرسول، لأن الأحاديث رواها العجم والمولدون لا من يحسن العربية، فأدوها على قدر ألسنتهم "[١].

الغريب أن السيوطي لم يعلق على الرواية الصحيحة التي وردت في البخاري!:" لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة فجعلت لها بابين..."

أما غير الجمهور، فذهب إلى جواز ذكر الخبر بعد لولا الروماني وابن الشجري والشلوبين [٢] واختلفت كلمة ابن مالك في المسألة بين نحوه المنظوم والمنثور، إذ جزم نصا في الكافية على المنع فقال:

وَبَعْدَ (لَوْلا) الْتَزَمُوا حَذْفَ الْخَبَرْ وَفِي صَرِيحِ قَسَمٍ ذَاكَ اشْتَهَرْ

ثم تراجع قليلا في الخلاصة فقال:

وَبَعْدَ لَوْلا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ وفِي نَصِ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ

فقوله: " غالباً حذف الخبر ... حتم " إشارة إلى جوازه على ضعف أو شذوذ. ثم تراجع بالكلية في شرح التسهيل فذكر الجواز ثم قال:" وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الروماني والشجري والشلوبين وقد غفل عنه أكثر الناس "[٣]

أما ما تركه الجمهور من النصوص عملا بالقاعدة فكثير لا يمكن تجاهله ومن ذلك: قوله **"لولا قومك حديثو عهد بالإسلام الكعبة وجعلت لها بابين ..."**[٤] فحديثو خبر المبتدأ لقوله قومك ومنه قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة " إني ذاكر لك أمراً، ولولا مروان أَقَسَمَ على فيه لم أذكره لك "[٥] فقوله " أقسم على ... " خبر للمبتدأ بعد لولا.

ومنه قول القائل:

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَاتِي كُنْتُ مُنْتَصِراً وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلسِّلْمِ إِنْ جَنَحُوا [٦]

والشاهد ظهور خبر المبتدأ بعد لولا، وهو قوله " زهير "، ومنه قوله:

ومنه أيضاً قول أفلح بن يسار:

لُوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ [٧]

---

(١) همع الهوامع ج٢ ص٤٣:٤٠

(٢) شرح التسهيل ج١ ٢٧٦

(٣) المصدر السابق نفسه

(٤) سبق تخريجه

(٥) صحيح البخاري ج٣ ص ٣٧

(٦) البيت قائله مجهول وهو من البسيط، وانظره في شرح الأشموني ٤:٥١

(٧) البيت قائله ابن المعتز وهو من الطويل، انظره في أوضح المسالك هامش ١ / ٢٠١، وأسرار البلاغة للجرجاني ٣٣٤

ومثله قول الزبير:

فَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ (١)

وعليه أقول ... إن حتمية الحذف ووجوبه الذي ذهب إليه الجمهور من النحاة لا أساس له، خاصة وأن النصوص تجيز ذلك. ذكر الأستاذ عباس حسن معارضا تقعيد الجمهور ناصرا النص:" **وما ذكرناه من حكم الخبر بعد لولا هو أصفى مذاهب النحاة، وأحقها بالقبول لمسايرة الأصول اللغوية العامة** "(٢)

وإن أعجب فعجب موقف ابن عقيل الذي رد ابن مالك في المسألة السابقة نصرة للنص فإذا به يناصره في إعراضه عن النصوص، وإهداره لحجيتها، وتقديم القواعد المسبقة عليها، فيقول: " واحترز بقوله – غالباً – عما ورد ذكره فيه شذوذا "(٣) وكأن هذا الوارد كله نثرا وشعرا شاذ لا يقاس عليه! فما الكثير إذاً ذلك الذي يقاس عليه!

المسألة الثالثة: مجيء معمول خبر كان وأخواتها بعدها وليس جارا ومجرورا أو ظرفًا:

ذهب الجمهور إلى منع ذلك مطلقاً ما لم يكن المعمول ظرفاً أو جاراً ومجرورًا، نحو: كان عندك أو في المسجد زيد معتكفاً، فإن لم يكن أحدهما فالحكم المنع.

وهو حكم مبني على تقعيد لم يرع النص المجيز لهذا الأسلوب من الكلام.

ومفاد هذا الحكم ما ذكره الشيخ خالد الأزهري، قال:" **فإن لم يكن المعمول أحدهما، فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي** "(٤)

قال ابن مالك موضحا ذلك المذهب:

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمَ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

قال السيوطي ــ شارحا ــ:" **انو إن وقع لك من كلام العرب موهم أي موقع في الوهم أي في الذهن ما استبان لك انه امتنع وهو ايلاء العامل معمول الخبر، وهو غير ظرف ولا مجرور ...**"

وعلق صاحب الحاشية على شرحه:" **فإن ايلاء العامل معمول غيره ممتنع مطلقا لا يختص به فعل دون فعل كما نقل المصنف** "(٥).

---

(١) البيت نسبة ابن عقيل لأفلح بن يسر ط ٢٤٨ وفي العيني ١ / ٥٦٠ بلا نسبة وهو من بحر البسيط.

(٢) البيت قائله الزبير بن العوام ﷺ وهو من الطويل، انظره في شواهد العيني ١ / ٥٧١، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٩

(٣) حسن الأستاذ عباس انظر النحو الوافي ج١ ص٥١٩. تأليف الطبعة الثالثة ــ دار المعارف بالقاهرة د.ت

(٤) عبد الحميد محمد محيي الدين شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٢٤٨. ومعه منحة الجليل تأليف ــ دار الطلائع د.ت

(٥) شرح الألفية للسيوطي ص١٤٦

والبيت الثاني – زيادة على تقعيد ما يخالف النص – تصريح ظاهر ودليل قاطع على رد النص بتأويل رغبة في حكم مسبق في أذهان جمهرة المانعين حتى وإن كان تأويلا متكلفاً غاية التكلف أو صادما المنهجية التي ارتضوها مذهبا معتدلا في الاحتجاج للقضايا النحوية.

وذهب هؤلاء المانعون في رد البيت الموثق الحجة كل مذهب حتى يصرفوه عن ظاهره الذي يجوِّز ــ بنصه ــ تقدم معمول الخبر دون الظرف أو الجار، فقالوا في قول الفرزدق:

فَنَافِذُ هَدّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهم عَطِيَّةُ عَوَّدَا (١).

فجاء تأويلهم على النحو الآتي:" **اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها، وعطية مبتدأ خبره عودا والجملة خبر كان، فلم يل العامل كان بل ضمير الشأن، وجوز بعضهم أن تكون فيه زائدة أو يكون تقديم معمول الخبر ضرورة** (٢).

والظاهر الذي لا يحتاج كل هذا التأويل هو أن الفرزدق قدم معمول خبر كان وهو قوله " إياهم " وهو ليس جاراً ولا مجروراً ثم جاء اسم كان وخبرها. وقد فطن ابن عصفور لموطن لطيف رد به تمسك النحاة بالقاعدة، وإهدار النصوص في سبيله فقال: " **هربوا من محذور وهو أن يفصل بين كان واسمها بمعمول خبرها ــ فوقعوا في محذور آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم الخبر** "(٣).

وعلى الجواز جاء أيضاً قول القائل:

بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ (٤).

فقدم قوله " **فؤادي** " وهو معمول الخبر " سالبة " مع انه ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، وتقدير الكلام: " باتت ذات الخال سالبة فؤادي ". ومن ذلك أيضاً قول القائل:

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ (٥)

فقدم معمول الخبر " سلمى " مع أنه لم يتحقق شرطه الذي نص عليه الناظم، وتقدير الكلام " لئن كان الشيب مغرياً سلمي .... " .

(١) البيت قائله الفرزدق وهو من الطويل، انظره في ديوان الفرزدق ١ / ١٨١، والمقتضب ٤ / ١٠١ والهمع ١ / ١١٨، وشفاء العليل ٢ / ٣٢٧

(٢) همع الهوامع ج٢ ص٩٢١ المغني ٣٤٩ و٣٥٠ وشرح التصريح ج١ ص٢٣٣

(٣) لابن عصفور شرح جمل الزجاجي تحقيق د. صاحب أبو جناح ج١ ص٣٩٣

(٤) البيت قائله مجهول، وهو من البسيط وانظره في العيني ٢ / ٢٨ وشرح التصريح ١ / ١٩٠، وشرح الأشموني ١ / ٢٣٨.

(٥) البيت قائله مجهول (هو من الطويل، انظره في شرح الأشموني١ / ٢٣٨، وأوضح المسالك ١ / ٢٥١).

ومثل ما تقدم في الاحتجاج قول حميد الأرقط

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْـمَسَاكِينُ (١)

فكل معمول خبر [ليس] مقدم مع أنه ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً

والعجب أن هذه الشواهد جميعاً لم تلق قبولا بل لم تصلح دليلاً عند جمهور والبصريين ومن تبعهم كابن مالك وغيره، فذهبوا في تأويلها وتحريفها كل مذهب تأويلاً متكلفاً غاية التكلف مجحفا غاية الإجحاف، وسوف أنقل هنا تأويل البصريين – الذي دعا له الناظم – كي نعلم مدى تأول الناظم والبصريين على النص نصرة للقاعدة، إذ أنهم قالوا: " إن اسم كان ضمير شأن وعطية مبتدأ وجملة عودا خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان.

ورغم هذا التأويل الذي أخرج النص عن مضمونه، لم يكتف المؤولون به، فراحوا يؤولونه تأويلاً ثانياً – وكأنهم تشكلوا فيه وارتابوا– فقالوا: " إن" " ما " اسم موصول مجرور المحل بالباء و (كان) زائدة وجملة المبتدأ والخبر لا محل له من الإعراب صلة الموصول ...، ثم إنهم أولوا البيت تأويلاً ثالثاً مفاده: أن اسم كان ضمير مستتر يعود على ما الموصولة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد على هذا التوجيه والذي قبله محذوف تقديره: بما كان عطية عودهموه(٢). وقد علق الشيخ محمد محيي الدين على هذه التأويلات تعليقاً واحداً كرره خلف كل تأويل إذ كان يقول: " وهو تخريج ظاهر التكلف "

الغريب أن كل هذه الحيل لم تقنع أحد المؤولين فأشهر في وجه النص سيفه الذي لا يفل، فقال: إن هذا البيت من الضرورات التي تباح الشاعر، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها "(٣).

المسألة الرابعة:اشتراط استكمال الخبر لجواز العطف على اسم إن بالرفع.

منع جمهور البصريين العطف على إن بالرفع قبل استكمال الخبر متجاوزين النصوص الواردة في جواز ذلك

متمسكين بما أقروه في قواعدهم، ومفاد ذلك ما عبر عنه ابن الانباري بقوله:" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت إنك وزيد قائمان

(١) البيت قائله حميد بن مالك الأرقط. انظره في الكتاب ١ / ٣٥ وشرح أبيات سيبويه النحاس ٨٢، والمقتضب ٤ / ١٠٠ والأمالي الشجرية ٢ / ٢٠٣.
(٢) أوضح المسالك ١ / ٢٢٦
(٣) المصدر السابق نفسه.

وجب أن يكون زيد وتكون إن عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد وذلك محال فلو قلنا انه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال "(١).

وعقب ابن الناظم على بيت أبيه:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

قائلا:" ولا يجوز أن يكون معطوفا على محل إن مع اسمها من الرفع بالابتداء، لأنه يلزم منه تعدد العامل في الخبر، إذ الرافع للخبر في هذا الباب هو الناسخ للابتداء، وفي باب المبتدأ هو المبتدأ، فلو جيء بخبر واحد لاسم إن ومبتدأ معطوف عليه لكان عامله متعددا، وأنه ممتنع، ولهذا لا يجوز رفع المعطوف قبل الخبر ...."(٢).

ولا ريب أن هذه الشرط الذي اشترطه الجمهور خالف نصوصا عدة موثقة السند واضحة المتن تجيز القاعدة دون شرط الاستكمال الذي فُرِضَ على النص، ومن ذلك قوله تعالى:" **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ**"(٣)، وقوله تعالى في قراءة: "**إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ** "(٤) برفع " ملائكته " عطفاً على " إن الله "

ومن ذلك قول ضابئ بن الحارث البرجمي (٥):

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

فعطف " قيار " بالرفع على اسم إن قبل استكمال خبرها، ولصراحة هذا الشاهد وقوله دلالته على جواز الحكم، رد الشيخ محمد محي الدين تأويلات المؤولين فيه فقال: " ففي بيت الشاهد يتعين أن يكون المذكور هو خبر إن المحذوف هو خبر المبتدأ؛ لأن هذا الخبر المذكور مقترن، وخبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا قليلا، والحمل على الشاذ – ما أمكن غيره – لا يجوز، والذهاب إلى أن اللام زائدة لا لام ابتداء مما لا داعي إليه "(٦).

ومثل ما مضي من الشواهد قول بشر بن أبي خازم (٧):

وَإِلّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

والشاهد عطف أنتم على إنا أي على الضمير الواقع اسماً لأن.

---

(١) الإنصاف ج١ ص ١٥٨

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٢٦

(٣) سورة المائدة آية: (٦٩)

(٤) القراءة (إن الله وملائكته يصلون على النبي ...) قراءة أبي عمرو وابن عباس انظر البحر المحيط ج٧ ص ٢٤٨

(٥) قائله ضابئ بن الحارث البرجي هو من الطويل انظره في الكتاب ١ / ٣٨، وشرح المفصل ٨: ٦٩، وخزانة الأدب ٤ / ٣٢٣

(٦) هامش أوضح المسالك ١ / ٣٢١

(٧) قائله بشر بن خازم وهو من الوافر. ديوان بشر ١ / ٢٩٠، دلائل الإعجاز ٥٤، وشرح المفصل ٨ / ٦٩ والخزانة ٤ / ٣١٥،

ومنه أيضا قول القائل [1]:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَـمِيسُ فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

والشاهد فيه " وأنت " بكسر التاء – فإنه ضمير رفع على ما هو معلوم، وقد رأى الفراء أنه معطوف على أسم " ليت " المنصوب محلا وهو يا المتكلم، وقد سوى الفراء بهذا بين إن وأخواتها في جواز العطف عليها دون استكمال الخبر.

ورغم هذه الأدلة والشواهد الثابتة، فإن النحاة عامة ونحاة البصرة خاصة ذهبوا إلى تأويل هذا نصرة للقواعد المسبقة دون النصوص، بل ذهب سيبويه بعيدا في قوله: " واعلم إن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وأنك وزيد ذاهبان "[2] وهو حكم صريح على الفصحاء بالخطأ، ثم ذهب إلى تأويل القراءة القرآنية تأويلا بعيدا متكلفا، فقال: "ولك أن تحمل هذا النحو على التقديم والتأخير بل على أن ما بعد المعطوف خبر له دل على خبر المعطوف عليه "

وفسر ابن مالك تأويل سيبويه فقال: "وحمل سيبويه ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير، فالتقدير عنده ... إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك "[3]

وقد تمسك الكسائي بما سبق معرضا عن التأويل المتكلف وأيده الفراء في اسم إن المبني.

وللأستاذ عباس حسن تعقيب رصين على هذه القضية إذ قال:" ولا اعتداد برأي من يرفض الرفع في هذه الصورة "[4]

ولا ريب أن الحكم الذي قرره الجمهور وانتصروا لها يخالف منهجيه الاستدلال والاحتجاج.

المسألة الخامسة: إلغاء العامل المتقدم في " ظن وأخواتها ".

أوجب البصريون إعمال العامل المتقدم في باب ظن وأخواتها، وذهبوا إلى أن الإلغاء في هذا الباب ممتنع، قال السيوطي:" أما إذا تصدر فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين ..." ثم بعد ذكره مذهب الكوفيين وأدلتهم قال:" والبصريون خرجوا ذلك على تقدير

(١) البيت لعامر بن الحارث النميري انظر ديوانه ص ٥٢ ونسب في التصريح لرؤبة ج١ ص٥٣٠ وهمع الهوامع برواية (ليس لها) ج٢ ص١٤٤

(٢) الكتاب ج٢ ص ١٥٥

(٣) شرح التسهيل ج٢ ص ٤٩ و٥٠

(٤) النحو الوافي ج١ ص ٦٧٠

ضمير الشأن، لأنه أولى من إلغاء العامل بالكلية "[1]، وهذا الحكم صاغه ابن مالك نظما فقال:

وَجَوِّز الإِلْغَاءَ لا في الابْتِدَا وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لامَ ابْتِدَا
في مُوهِمٍ إِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَا وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيٍ مَا

فابن مالك يضع هاهنا قاعدة حاكمة على النصوص وسابقة عليها مفادها جواز إلغاء عمل هذه الأفعال إلا حال التقدم، ثم يرد ما جاء من النصوص مخالفا ما قعده بالتأويل المتخيل الذي لا صلة له بالنص مطلقا، فيقول في التسهيل: " وأجاز سيبويه أن يقال: أظن زيدا قائما، على تقدير: أظن لزيد قائم على التعليق بلام الابتداء مقدرة"[2] وإليه – تبعاً للناظم – ذهب ابن هشام [3].

وقد أجاز الأخفش والكوفيون وابن الطراوة الإلغاء مطلقا مستدلين ومتمسكين بما ثبت من النصوص الصحيحة التي لا مطعن فيها، ومن هذه النصوص قول القائل:

كَذَاكَ أُدَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلاكُ الشِّيْمَةِ الْأَدَبُ [4]

فالفعل **(رأي)** ينصب المفعولين وكان حقه أن يقول " رأيت ملاك الشمية الأدباء " بالنصب، غير أن الرواية جاءت على رفع الاسمين معا مما يدل على جواز الإلغاء في هذا الباب، ومثله قوله:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيْلُ [5]

فتقدم الفعل " إخال " وهو ناصب لمفعولين، غير أنه ألغي في البيت بدلالة رفع ما بعده. وهو ما لا يرتضيه النحاة، وذهبوا إلى تأويله.

وقد عارض المحققون هذا التوجه، ورفضوا تأويل الشاهدين، فالشيخ محمد محيي الدين يرد ذلك على ابن مالك فيقول:

" والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذه التأويلات من التكلف ولا يسعه إلا أن يحكم في هذه المسألة – بعد ثبوت هذا الشاهد بمذهب الكوفيين، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد ما لم تدع داعية قام عليها الدليل لتأويله، وإلا يكن كذلك

(١) همع الهوامع ج٢ ص ١٩٩
(٢) شرح التسهيل ج١ ص ٨٦
(٣) أوضح المسالك ١ / ٣٢٣
(٤) البيت نسبه ابن هشام في تلخيص الشواهد ٤٤٩ لبعض الفزاريين وهو من البسيط، انظره في المقرب ١ / ١١٧، خزانة الأدب ٤ /٥ شواهد العيني ٢ / ٤١٢، شرح التصريح ١ / ١٥٨.
(٥) قائله كعب بن زهير ن وهو من البسيط، انظره في ديوانه برواية تعجيل بدلاً من تنوي ص٩، وخزانة الأدب ٤ / ٥، شواهد العيني ٢ / ٤١٢، وشرح ٢ / ٢٩١.

تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها؛ لأن التأويل في كل كلام ممكن"[١].

وعقَّب الأستاذ عباس حسن القاعدة والتأويل قائلا:" يذكر النحاة بعض أمثلة يستدلون بها على أن الإلغاء قد يقع والفعل الناسخ متقدم على مفعوليه وليس متوسطا ولا متأخرا. ثم يؤولون تلك الأمثلة تأويلا يخرجها من حكم الإلغاء، في أحكام مطردة تنطبق عليها بعد ذلك التأويل. وهذا تكلف مردود وتصنع يجب البعد عنه"[٢]

المسألة السادسة: تقديم المفعول على الفاعل المشتمل على ضمير يعود على ذلك المفعول.

قعَّد النحاة على هذه المسألة قاعدة تقضي بعدم جواز استخدام مثل هذا الأسلوب، ومن ثم الحكم عليه بالشذوذ أو الضرورة. وقد أوجز ابن مالك ذلك الحكم بقوله:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

قال الأشموني شارحا:" وشذ في كلامهم تقديم الفاعل تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه نحو زان نوره الشجر لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ... والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا... وتأول المانعون بعض هذه الأبيات على خلاف ظاهرها "[٣]

وعلق الصبان بما يفيد منع الجمهور هذه المسألة، وكذا ذكر العيني في شرح شواهده [٤]

وعلق ابن الناظم على بيت أبيه بما يفيد المنع فقال:" فلو كان الفاعل ملتبسا بضمير وجب عند أكثر النحويين تأخيره عن المفعول به... لأنه لو تأخر المفعول عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ... والحق أن ذلك جائز في الضرورة لا غير "[٥]

وان كان ابن مالك حكم في الخلاصة بالشذوذ، فقد حكم في الكافية بالقلة فقال: وقل (زان نوره الشجر) وحكم في شرح الكافية بعدم الحسن، قال:" ولم يحسن تقديم الفاعل متصلا به ضمير عائد إلى المفعول نحو: زان نوره الشجر [٦]...

فالكلمة تكاد تتفق على رد النص وعدم اعتباره حكما على القواعد المصطنعة، وقد أسرف بعضهم في رد النصوص بالمنطق العقلي دون النص، فبرر الرضي عبارة ابن

(١) أوضح المسالك ج ٢ ص٦٠ بهامشها
(٢) النحو الوافي ج٢ ص٤
(٣) شرح الأشموني ج٢ ص ٨٣ و٨٤
(٤) المصدر السابق نفسه
(٥)شرح ابن الناظم نفسه ص١٦٥ وابن عقيل ج١ ص ٢٧٤
(٦) شرح الكافية الشافية ج٢ ص ٥٨٣

الحاجب في الكافية (وامتنع ضرب غلامه زيدا) قال:" إنما لم يجز ضرب غلامه زيدا؛ لأن غلامه فاعل؛ وأصل الفاعل أن يلي الفعل؛ فهو مقدم على زيد لفظا وأصلا فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير مفسره إلا في ضمير الشأن "(١)

غير أنه من يطالع كتب المسائل يدرك أن هذا الحكم يخالف الكثير الوارد في هذه المسالة ورودا ينفي عنها وصف الشذوذ، ومنه:

لَـمَّا رَأى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْـمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ (٢)

فقد أخر في قوله " طالبوه مصعباً " المفعول به عن الفاعل مع أن في الفاعل ضميراً يعود على المفعول المتأخر لفظاً ورتبة

ومثله قول حسان:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَي مَجْدُهُ الدَّهْرُ مُطْعِمًا (٣)

فأخر المفعول " الدهر " عن الفاعل " مجده " مع اشتمال الفاعل على ضمير يعود المفعول به المتأخر لفظا ورتبة. ومنه بيت سليط بن سعد:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَي سِنِمَّار (٤)

ففي الفاعل بنوه ضمير يعود على المفعول به أبا الغيلان وهو متأخر عنه لفظا ورتبة.

ومثله قوله:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّي نَدَاهُ ذَا النّدَي فِي ذُرَي الْمَجْدِ (٥)

ومثله قوله:

لَـمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعِ (٦)

ومثله قوله:

ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرّ مِنْ كُلِ جَانِب (٧)

فقدم الفاعل في كل ما مضى على المفعول به مع اشتماله على ضمير عائد على المفعول المتأخر لفظاً ورتبة.

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢: ١٨٧

(٢) البيت من البسيط. شواهد العين ج ٢ ص ٥٠١ ، وشرح التسهيل ج١ ص١٦١

(٣) البيت من الطويل، وقائله حسان بن ثابت، ديوان حسان ص٣٩٨وشواهد العيني ٤٩٧/٢، وتذكرة النحاة ص٣٦٤، وشرح شواهد المغني ج٢ ص ٨٧٥ شرح الأشموني ج١ ص ١٧٨

(٤) البيت من البسيط، وقائله سليط بن سعد. أمالي الشجري ١ / ١٠١، والأغاني ج٢ ص١١٩ وخزانة الأدب ج١ ص٢٩٣ والدرر اللوامع ١: ١١٥ وتذكرة النحاة ص٣٦٤ وتلخيص الشواهد ص ٤٨٩

(٥) البيت من الطويل، وقائله مجهول. شرح ابن عقيل ج ص ٢٤٥ دار التراث. شرح ابن الناظم ص١٦٥ وتلخيص الشواهد ص٤٩٠ وتذكرة النحاة ج٤ ص٣٦

(٦) البيت من البسيط، ونسب لأحد أصحاب مصعب بن الزبير، المرجع السابق

(٧) البيت من الطويل، وقائله أبو جندب الهذلي، ديوان أبي جندب ص ٢٨٩ خزانة الأدب ١ / ١٤١.

ولكثرة شوهد المسألة وشيوعها على ألسنة العرب الفصحاء نستطيع أن نحكم بجواز المسألة في السعة بلا شذوذ ولا ضعف ولا قلة، ونستطيع أن نقول مع محقق شروح الألفية الشيخ / محمد محيي الدين: " ... ونرى أن الإنصاف وإتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافة مما لا يجوز، وأحكام العربية يقضي فيها على وفق ما ورد عن أهلها "[1].

وهذه العبارة الأخيرة ذهبية في بابها لو أجريناها على قضايا الخلاف جميعاً لتغيرت كثرة من الأحكام الشائعة في الدراسات النحوية، وعليه نقول بجواز المسألة دون الحكم المسبق.

المسألة السابعة: إقامة غير المفعول مع وجوده مقام الفاعل.

أجمع نحاة البصرة ــ عدا الأخفش ــ على منع إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده، قال ابن السراج:" مذهب البصريين إلا الأخفش، أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وجار ومجرور تعيين إقامة المفعول مقام الفعل، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول "[2] وقد صاغ ابن مالك تلك القاعدة في الكافية الشافية فقال:

وَلا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِد ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يرِدْ
كَقَوْلِ بَعْضِ الْفُصَحَاءِ مُنْشِدًا. ... (لَمْ يُعَنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلا سَيِّدَا)
وَمِثْلِ ذَا ــ أَيْضًا ــ (لِيُجْزَى قَوْمًا). ... فَاصْدَعْ بِحَقٍ وَتَوْقَ اللَّوْمَا
وَعُلَمَا الْكُوفَةِ مَعْ أَبِي الْحَسَن ... فِي الْحُكْمِ فِي اطْرَادِ هَذَا حَيْثُ عَنْ

وأعاده في ألفيته بقوله:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفَ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي
وَلا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

فابن مالك يمنع إنابة ما تقدم إذا وجد المفعول، وذلك قوله: وقد يرد فعلي أنه شاذ أو مؤول، بدليل قول شارحه – ابن عقيل – تعليقاً على البيت: " ... ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده وما ورد من ذلك

(١) انظر هذه القاعدة في هامش شرح ابن عقيل ج ١ ص ٤٥٢.
(٢) الأصول لابن السراج ج١ ص ٨٠ و٨١

شاذ أو مؤول "[1]، ومثله قول ابن هشام " ولا ينوب غير المفعول مع وجوده، وأجازه الكوفيون مطلقاً ... "[2].

ولا ريب أن ابن مالك طالع النصوص العربية الموثقة من قرآن وشعر ونثر – بدليل قوله: " وقد يرد " – ثم أعرض عنها إعراضا تاما وخالف مع غيره النص إلى حكم لا سند له، ذلك أن نصوصاً كثيرة تجيز إقامة غير المفعول بلا ضعف أو شذوذ من ذلك قوله تعالى: " **لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**" [3]، فقامت الآية " **بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** " مقام الفاعل مع وجود المفعول وهو ﴿ قَوْماً ﴾ ومنه قول رؤبة:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلا سَيِّدَا ولا شَفَى ذَا الْغَيِّ إلا ذُو الْهُدَى [4]

فأناب " بالعلياء " عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام وهو قوله سيداً، ومثله قول الراجز:

وَإِنَّمَا يُرضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبَهُ [5]

ففي قوله " معينا بذكر قلبه " أناب الجار والمجرور " بذكر " عن الفاعل مع وجود المفعول " قلبه " بدليل نصبه.

وقد علق الشيخ محمد محي الدين على ذلك بقوله: " والبيتان حجة للكوفيين والأخفش جميعاً، لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية، وقد فصل السيوطي في الهمع فرأى جواز إنابة الأهم عند المتكلم، فإن كان الظرف والجار والمجرور هو الأهم أنيبا عن الفاعل وجد المفعول أم لم يوجد ... "[6]. وعليه، فان رد الحكم المسبق واجب، والأخذ بالنص هو عين الصواب.

المسألة الثامنة: تقدم التمييز على عاملة وهو فعل متصرف.

ذهب جمهور النحاة إلى منع تقدم عامل التمييز عليه معللين ذلك بقاعدة مفادها: أن التمييز في أصله فاعل، وقد أوهن بزوال رفعه وإلحاقه لفظا بالفضلات فلا يزاد وهنا بتقديمه على الفعل.

(١) انظر مثل هذا القول في شرح الأشموني ج٢ ص٩٧ شرح ابن الناظم ص١٧٠ توضيح المقاصد ج٢ ص٦٠٧

(٢) ابن هشام الأنصاري أوضح المسالك ٢ / ١٣٣

(٣) وهي قراءة جعفر، انظره في إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٤٦٦

(٤) البيت من الرجز، قائله رؤبة، انظره في ملحقات ديوان رؤبة ص ٧٦، وشرح التصريح ١ / ٢٩١

(٥) البيت من الرجز المشطور، وقائله مجهول، شرح الأشموني ٢:٦٨.

(٦) هامش أوضح المسالك ٢ / ١٣٣

قال ابن مالك: "أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلا متصرفا، فإن كان إياه نحو طاب زيد نفسا، ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه "[١] وانتصر المنتصرون لمذهب سيبويه بعبارته بأنه لو قدم (لازداد وهنا إلى وهنه) [٢] وقد جعله ابن مالك في ألفيته حكما مطلقا بالمنع في غير المتصرف، وبالنزر (أي القلة والضعف) في المتصرف، فقال:

وَعَامِلَ التَّمييزِ قَدِمْ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

قال ابن هشام: " لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً كـ " رطل " زيتا " أو فعلا جامداً.

نحو ما أحسنه رجلاً وندر تقدمه على المتصرف نحو ... " ثم ذكر الشاهد [٣]

فابن مالك – ومثله ابن هشام – يذهب في قوله " نزراً " إلى أن تقدم التمييز على عاملة من النادر الذي لا يقاس عليه تبعاً لجمهور النحاة ومخالفة لنصوص مشهور.

وقد أبعد ابن الناظم الشقة في رد النص بالرأي فقال: " ولم يجز سيبويه ذلك، لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا في الأصل، وقد حول الإسناد إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل، وحجتهم انه فعل متصرف، والقول ما قال سيبويه، لان الفاعل لا يتقدم على عامله. فان قلت فما تقول في قول ربيعة ... قلت هو مستباح للضرورة، كما استبيح لها تقديم التمييز على العامل غير المتصرف "[٤]

وقد أجاز ذلك من النحويين المازني والمبرد والكسائي مستدلين بما ورد صحيحا من الشواهد، ومنها قول أعشى همدان:

أَتَهْجُرُ لَيْلَي لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ [٥]

فكلمة نفساً تمييز تقدم على عاملة تطيب، والأصل " تطيب نفساً "، ومن شواهد المسألة قول القائل:

ضَيَّعْتُ حَزْمِي في إِبْعَادِيَ الأَمَلا وَمَا ارْعَويتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلا [٦]

(١) شرح التسهيل ج٢ ص ١٨٩

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) أوضح المسالك ج٢ ص ١٣٥

(٤) شرح ابن الناظم ٢٥٤

(٥) البيت من الطويل، قائله قيس بن الملوح، شواهد العيني ٢ / ٢٠١، والخصائص ج٢ ص٣٨٤ الدرر اللوامع ج١ ص٥٣١

(٦) البيت من البسيط، وهائلة مجهول، أنظر أوضح المسالك ج ٢ / ٣٢٦ ، وشرح التسهيل ج٢ ص٣٨٩ وشرح الأشموني ج٢ ص١٥٤

قال الشيح محمد محي الدين: " الشاهد في قوله " شيبا " حيث قدم – وهو تمييز على عالمة المتصرف، وهو قوله " اشتعل " وقد احتج به من أجاز كالمبرد والكسائي، والمازني وابن مالك في غير الألفية، لكنه في الألفية قد نص على ندرة هذا "[١]

ومثله قوله الشاعر:

أَنَفْسًا تَطِيْبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهارا [٢]

فتقدمت نفسا وهي تمييز على عاملة " تطيب " والأصل " أتطيب نفساً "

ومنه قول الآخر:

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيْقُ بِضَارِعٍ ولا يائسٍ– عند التعسُّر– مِنْ يُسْر [٣]

فتقدم " ذرعًا " التمييز على عامله أضيق.

ومنه قول ربيعة بن مقروم الضبي:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مقلَّص كميشٍ إِذَا عِطْفَاه ماءً تَحلَّبا [٤]

ففي قوله (عطفاه ماء تحليا) تقدم التمييز (ماء) على عامله " تحلبا".

ومنه قوله:

إذا المرءُ عيناً قرَّ بالعيشِ مثرياً وَلَمْ يعنَ بالإحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا [٥]

فتقدم قوله " عينا " التمييز على الفعل " قر ".

غير أن أهم ما يلفت النظر هو رجوع ابن مالك عن رأيه السابق الذي هو أقرب للمنع إلى الإجازة المطلقة إذ رد حجة سيبويه بان التمييز فاعل في الأصل، فقال: "الفعل عامل قوي بالتصرف، فمنع تقديم معموله وليس فاعلا في اللفظ لا موجب له، ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم، لعمل بقتضى ذلك في نحو: أذهبت زيدا ، لان أصله ذهب زيد، ولا خلاف في أن ذلك جائز، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز(صدرا ضاق زيد) وما أشبهه "[٦]

(١) هامش ابن عقيل ٣٣٦ طبعة دار التراث.

(٢) البيت من المتقارب، وقائله رجل من طيىء، العيني ج ٢ ص ٢٠١، الأشموني ج٢ ص١٥٤ وشرح التصريح ج١ ص٤٠٠ وشرح التسهيل ج٢ ص٣٨٩

(٣) البيت من الطويل، قائله مجهول انظر المراجع السابقة.

(٤) البيت من الطويل،، المرجع السابق.

(٥) البيت من الطويل، وقائله مجهول، المرجع السابق

(٦) شرح الكافية الشافية ٣: ٦٣

ورد أيضا حجج من ردوا النصوص ولم يجعلوها حجة بأنه احتجاج مردود بوجه ثم ذكر (بأنه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه ... فثبت بما قدمته أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا جائز وان كان سيبويه لم يجزه) [1]

المسألة التاسعة:العطف على الضمير المرفوع المتصل دون الفصل بالضمير المنفصل.

منع جمهور البصريين العطف على الضمير المرفوع المتصل بحكم مسبق مفاده اشتراط الفصل بالضمير المنفصل.

قال ابن الأنباري في الإنصاف:" أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:" إنما قلنا إلا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل، وذلك ألَّا يخلو إما أن يكون مقدرا في الفعل أو ملفوظا به، فان كان مقدرا فيه كقام زيد، فكأنه قد عطفت اسما على فعل، وإن كان ملفوظا به نحو قمت وزيد فالتاء تتنزل منزلة الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز... وأما ما أنشدوه (يعني الكوفيين) فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به ولا يقاس عليه " هكذا في عبارة واحدة أثبت البصريون رأيهم العقلي وحكمهم المسبق دون اعتبار لما ورد من النصوص.

وقد تواترت كلمة النحاة على ذلك، وإن اختلفت ألفاظهم، فابن مالك يجزم ب (ضعفه اعتقد) وفي كافيته ب (ربما ورد) إيماء بأن هذا الورد لا يصح جعله حجة تثبت به القاعدة. قال:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

فالعطف " بلا فصل " وارد " بل " " فاشيا " بتعبير ابن مالك، لكنه يفاجئنا بأن حكم ذلك الضعف.

ولست أدرى كيف ترد ظاهرة لغوية وروداً فاشياً أي كثيراً ثم يكون الحكم " وضعفه اعتقد "! إن ذلك من العجيب. وتتابعت أيضا كلمة الشراح على ذلك [2] .

وكلها أحكام غريبة تلَّقها اللاحق عن السابق، على الرغم من أن عبارات بعضهم واضحة في توثيق الشواهد.

(١) شرح التسهيل ٢: ٣٩٠

(٢) توضيح المقاصد ٤: ١٠٢٣

ونفي ما يطعن في صحتها وأهليتها في الاحتجاج، على نحو ما يرويه سيبويه عن العرب (مررت برجل سواء والعدم) [١]وعلى نحو ما ذيل به ابن مالك كلامه على بيت جرير:" وهذا فعل مختار غير مضطر.

ومن شواهد جواز المسألة قول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلاً [٢]

فقوله " وزهر " معطوف على الضمير المستتر في أقبلت ومنه قول جرير:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُ لَهُ لِينَالا [٣]

فعطف " أب " على الضمير المستتر المرفوع في يكن دون فاصل. ومنه قوله:

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا لَكَلْبٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرٍ [٤]

والشاهد فيه " لحقنا والجياد ... " فعطف الجياد على الضمير المتصل دون فاصل. والعجيب أن ابن مالك لم يردَّ هذه النصوص في شرح التسهيل وأجاز القاعدة دون ضعف [٥]

وقال: وأحسن ما استشهد به على هذا قول عمر بن الخطاب " ... كنت وجار لي من الأنصار، وقول على بن أبي طالب: كنت وأبو بكر وعمر ..."[٦] وهاتان العبارتان قد أخرجهما البخاري في صحيحة، وعليه، أقرر جواز العطف دون فصل ولا اعتبار لحكم النحاة المسبق.

المسألة العاشرة:العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض:

ذهب جمهور البصريين لمنع العطف على الضمير المسبوق بحرف جر إلا بإعادة حرف الجر مع المعطوف كقولنا: زيد مررت به وبعمرو، فإن قلنا " مررت به وعمرو" كان الأسلوب عند الجمهور مما لا تصح ولا يجوز.

فأنكر هذه القراءة وحرّم القراءة بها المبرد، حيث قال: (لو صليت خلف إمام يقرأ بالكسر لحملت نعلي ومضيت [٧].

(١) الكتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١: ٢٣٢ تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ ــ ١٩٨٨. مكتبة الخانجي بالقاهرة

(٢) البيت قائله عمر بن أبي ربيعة وهو من الخفيف، نظر شواهد العيني ١١٤/٣

(٣) البيت من الكامل وقائله جرير بن عطية المصدر السابق

(٤) البيت من الطويل، وقائله الراعي النميري، هامش أوضح المسالك ٣٤٧/٣.

(٥) شرح التسهيل ج٣ ص٣٧٤

(٦) رواه البخاري (كتاب المظالم ص ٤٦.) صحيح البخاري محمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة المنيرية مصر ١٩٢٨م

(٧) الكامل في اللغة والأدب ٢ / ٧٤٩

وضعّفها الزمخشري بقوله: (والجر على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد، لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيد، شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز. ووجب تكرار العامل، كقولك: مررت به وبزيد) [١]. وخطأها الزجاج في معاني القرآن وإعرابه، قال: (فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر. وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تحلفوا، بآبائكم) فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم على ذا)[٢]

وقد بنى المانعون رأيهم على حكم مسبق مفاده ما صرح به ابن مالك قال: "وللموجبين إعادة الجار والمجرور حجتان: إحداهما: أن ضمير الجار شبيه التنوين ومعاقب له، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين.

والثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه إلا مع إعادة الجار ..." ثم قال ابن مالك وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى [٣]

وعلى الرغم مما رد به ابن مالك من حجج منطقية تماثل ما رد به النحاة القاعدة ،إلا أن هذا الذي نصت القواعد المسبقة على خطئه ، وعدم عربيته ، وقبح استعماله لغة ، هو هو نفسه الذي أجازته اللغة في نصوصها العليا ، فعطف على الضمير المسبوق بحرف جر بدون إعادة حرف الجر الداخل على الضمير ، ومن ذلك قوله تعالى:"... فصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام "[٤] وقوله:"تسألون به والأرحامِ " فعطف المسجد في الآية الأولى على الهاء في به دون إعادة الخافض ، وكذلك عطف الأرحام على الهاء في به .ومثل الآية والقراءة ما أخرجه البخاري في صحيحه بباب (الإجارة إلى العصر) من قوله صلى الله عليه وسلم:" إنما مثلكم واليهود والنصارى[٥] ...

ولا ريب أن النص القرآني يكفي في التدليل على إبطال ما ادعاه جمهور النحاة من منع هذا النوع من العطف، إلا أننا نلفت النظر لما ورد من النصوص الشعرية التي تنتمي لعصر الاحتجاج، والتي بلغت كثرة لا يملك معها من عرف أصول الاحتجاج إلا

(١) الكشاف ١ / ٤٩٣

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦.

(٣) شرح التسهيل ج٣: ٣٧٥.

(٤) سورة البقرة٢١٧

(٥) النساء (١) في قراءة ابن عباس والحسن وأبي رزين ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش وغيرهم انظر أيضا للقراءة والحديث شرح التسهيل ج٣: ٣٧٦

أن يقر بها، ويسلم لها بجواز ما منعه جمهرة النحويين بالحكم المسبق، ومن ذلك ما يأتي:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب (١)

وقوله:

آبَكَ أيّهْ بِيَ أو مُصَـــدِّرِ من حُمُر الجِلَّة جَأْبٍ حَشْوَرِ (٢)

وقوله:

تُعَلَّقُ في مثل السَّواري سيوفُنا وما بينها والكعبِ غُوطٌ نَفانِفُ (٣)

ومنه قوله:

أكُرُّ عَلَى الكَتيبة لا أُبالي أحَتْفي كان فيها أم سِوَاهـــا (٤)

وقوله:

هلّا سألتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عنهم وَأَبِي نُعَيْم ذي اللواء المُحْرَقِ (٥)

ومنه أيضا:

بنا أبدا لا غيرِنا تُدْرَكُ المُنى وتكشف غَمَّاءُ الخُطوبِ الفَوَادحِ (٦)

ومنه أيضا:

لو كان لي وزهيرٍ ثالثٌ وَرَدت من الحمام عِدانا شَرَّ مَوْرُو (٧)

ولعل هذا ما دفع الكوفيين إلى عدم اشتراط هذا الشرط المسبق ميلا إلى جانب الاستعمال اللغوي أكثر من القياس الذي اعتمد عليه غيرهم.

(١) البيت من البسيط، وهو غير منسوب الكتاب سيبويه ٢: ٣٨٣ ، وشرح المصل لابن يعيش ٣: ٧٨ و٧٩ والعيني ٤:١٦٣ والدرر ٢:١٩٢

(٢) من الرجز، غير منسوب الكتاب ٢: ٣٨٢

(٣) البيت من الطويل، لمسكين الدرامي، معاني القرآن للفراء ١: ٢٥٢ و٢٥٣. والعيني ٤: ١٦٤

(٤) البيت من الوافر الإنصاف مسألة ٣٩ و٥٦

(٥) البيت من الكامل، وهو غير منسوب، الإنصاف مسألة ٥٦ وشرح الكافية ٣: ١٢٥٢

(٦) البيت من الطويل شواهد التوضيح ص٥٦ رقم ٧١ والعيني ٤: ١٦٦

(٧) البيت من البسيط، المرجع السابق

الخاتمة وأهم النتائج

عالجت في هذا البحث ظاهرة شاعت في الدراسات النحوية على مر عصوره ترتب عليها كثير من الخلاف والاضطراب والقلق الذي شمل الدرس والدارس والنتائج التي تعلقت بتلك الظاهرة.

أما الظاهرة ــ محل الدراسة ــ فأعني بها أثر النص والقاعدة في الحكم النحوي الذي هو أثر لأحدهما أو لكلاهما.

فالحكم النحوي (وجوبا ومنعا وجوازا) خرج أصالة من رحم النص، ثم لحقت به تحكمات القاعدة، فأوجبت ومنعت وأجازت رغما عن النص، وافتئات على سلطانه.

وعليه فقد أسميت بحثي هذا (الحكم النحوي بين سلطان النص وجدلية القاعدة) محاولا النظر إلى تلك الثنائية التي شكلت لحمة هذا العلم الشريف محاولا ــ ما استطعت ــ فك الاشتباك بينهما، وفصل النزاع بين المتنازعين حولهما.

وقد توصلت إلى نتائج أهمها:

١ــ توقفت في الدراسة على ما اعتقدته خللا أو اضطرابا وقع فيه النحاة، من التزامهم القاعدة دون النص في إقرار كثير من الأحكام النحوية.

٢ــ قامت هذه الدراسة على إعادة تقييم وترتيب وتحليل إنتاج أسلافنا النحاة لتكون خطوة أولى لإعادة الصياغة لما وقعوا فيه من هَنَات منهجية أو مخالفات أصولية، وتمثل ذلك في إعادة النظر في عشر قضايا نحوية، لتكون تطبيقا عمليا لمنهجية الدراسة.

٣ــ إعادة النظر في القضايا محل الدراسة ترتب عليه تغير الحكم النحوي من المنع إلى الإجازة، ومن الوجوب إلى الجواز، ومن الضرورة إلى السعة، وهكذا.

وفي الختام أرجو لعملي القبول، ولدراستي الإجازة، ولي أجر المجتهدين.

ثبت المراجع والمصادر

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو رسالة دكتوراه ــ جميل علوش، رسالة قدمت لجامعة القديس يوسف ــ بيروت ١٩٧٧

(٢) الاستشهاد والاحتجاج باللغة د. محمد عيد عالم الكتب

(٣) الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، أمان الدين حتحات، دار الرفاعي للنشر ودار القلم العربي

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت ١٤٢٦ ــ ٢٠٠٦، دار المعرفة الجامعية

(٥) ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي. تحقيق. د. رجب محمد عثمان، وراجعه الدكتور رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٨ م

(٦) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة كمال الدين بن الأنباري قدم لها وعني بتحقيقها سعيد الأفغاني، مطابع الجامعة السورية ١٩٥٧

(٧) إنباء الرواة عن أنباء النحاة لأبي الحسن على بن يوسف ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط (١) ١٤٠٦ ــ ١٩٨٦

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنبا ري النحوي ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ــ صيدا، بيروت

(٩) أسس الترجيح في كتب الخلاف فاطمة محمد طاهر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه جامعة أم القرى

(١٠) أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم (بيروت ١٩٧٣)

(١١) أمالي ابن الشجري ــ هبة الله بن علي الشجري ــ حيدر آباد ١٣٤٩

(١٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة العصرية، بيروت.

(١٣) البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر. عالم الكتب، الطبعة الثامنة ٢٠٠٣

(١٤) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي مطبعة السعادة القاهرة الطبعة الأولى ١٣٢٨

(١٥) تذكرة النحاة لأبي حيان حققه عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة ط (١) ١٤٠٦ ــ ١٩٨٦

(١٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تحقيق الدكتور حسن هنداوي الطبعة الأولى دات دار القلم دمشق.
(١٧) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لأبي مجمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي دار الكتاب العربي ط ١ ١٤٠٦ ــ ١٩٨٦.
(١٨) الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م
(١٩) حاشية ياسين الحمصي على التصريح: مطبوع بهامش التصريح لخالد الأزهري طبعة دار الفكر بيروت بدون تاريخ
(٢٠) الحيوان لأبي عثمان الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون: الناشر مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٤ ــ ١٩٦٥ الطبعة الثانية
(٢١) لخصائص أبو الفتح عثمان بن جني ــ دار الكتب المصرية ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣
(٢٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القاهر البغدادي طبعة بولاق ١٢٩٩، الطبعة الأولى
(٢٣) الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي ط٢ دار المعرفة ببيروت ١٩٧٣
(٢٤) ديوان حسان ثابت الأنصاري تحقيق الدكتور وليد عرفات دار صادر ــ بيروت ١٩٧٤.
(٢٥) شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق محمد علي الريح هاشم مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر بالقاهرة.
(٢٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ــ دار الطلائع د.ت.
(٢٧) شرح ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين تحقيق محمد باسل عيون السود ــ دار الكتب العلمية ١٤٢٠ ــ ٢٠٠٠.
(٢٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق ا طه عبد الرؤوف سعد المكتبة الوقفية د.ت.
(٢٩) شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠

(٣٠) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية \ د.ت.

(٣١) شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق: عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٢ ١٩٨٢.

(٣٢) شرح المفصل، لموافق الدين ابن يعيش الطبعة المنيرية، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٢ ــ ٢٠٠١ د. إيميل بديع يعقوب.

(٣٣) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لمحمد بت عبيسي السلسيلي، تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ــ دار الفضيلة بمكة المكرمة الطبعة الأولى ١٩٨٦.

(٣٤) شواهد سيبويه من المعلقات د. عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة الطبعة (١) ١٤٠٧.

(٣٥) شواهد العيني على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية فيصل ألبابي الحلبي.

(٣٦) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لمحمد بن عبيسي السلسيلي، تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ــ دار الفضيلة بمكة المكرمة الطبعة الأولى ١٩٨٦.

(٣٧) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ط٢ دار المعارف

(٣٦) القاعدة النحوية د. أحمد عبد العظيم عبد الغني دار الثقافة الجامعية ــ القاهرة

(٣٨) الكامل للمبرد. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

(٣٩) الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب

(٤٠) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري تصحيح مصطفى حسين أحمد، نشر دار الكاتب العربي، ١٩٨٦.

(٤١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١١ ٢٣٤ تحقيق امحمد احمد جاد المولى (صيدا ــ بيروت ١٩٥٦)

(٤٢) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات، منشورات جامعة أم القرى، دار المدني للطباعة والنشر ١٤٠٥ ــ ١٩٨٤.

(٤٣) معاني القرآن للفراء عالم الكتب الطبعة الثانية ١٩٨٠ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار.

(٤٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب الطبعة الأولى الكويت ١٤٢١ ــ ٢٠٠٠.

(٤٥) المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة وهامشها، للنشر والتوزيع ١٤١٠ – ١٩٩٠

(٤٦) من تاريخ النحو، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، مكتبة الفلاح

(٤٧) النحو الوافي. تأليف الأستاذ عباس حسن الطبعة الثالثة ــ دار المعارف بالقاهرة د.ت

(٤٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الين السيوطي تح \ الدكتور عبد العال سالم مكرم ــ مؤسسة الرسالة ١٤١٣ ــ ١٩٩٢